

# بي العالم العربي؟

المنطقة بكاملها.

ربما كانت هذه الأزمة التي يعيشها الآن التيار الماركسي العربي ذات طابع وجودي، وهناك كثير من المؤشرات ومنها المذكور سابقاً تدل على ذلك، إلا أن استمرار أحزاب هذا التيار في

الوجود يدل على أنها لم تصل إلى حالة انتهاء الصلاحية، وأن هناك عوامل كامنة وظاهرة لاستمرار الحياة فيها. من هذه العوامل استعادة القوة المعنوية للماركسية في النطاق العالمي إثر الأزمة الاقتصادية - المالية العالمية التي بدأت

من الدين كمنظومة سياسية، والاكتفاء به كمنظومة طقوسية - أخلاقية، بعد تجارب فاشلة مثل تجارب «الأخوان» في مصر وتونس في الحكم وتجربتهم الفاشلة في تزعم المعارضة السورية لمرتين: 1979-1982 و 2011-2014، وإثر تجارب مدمرة مثل تجربة «داعش». لن تكون آثار ونتائج هذا الميل خارج الوعي الماركسي خاصة إن تراكمت وهذا مرجح مع اللادين والعلمانية وربما الإلحاد أيضاً. في المقابل فإن هناك شعور عند الأقليات، الدينية والمذهبية، بأن هناك حاجة إلى لاصق وطني سياسي عابر للأديان والطوائف لن يجوده خارج الماركسية والليبرالية في بلدان تتنازعها النزاعات الكامنة والظاهرة في بنائها الداخلية وهي ستفضل، بخلاف الأكراد، عدم تشكيل أحزابها القومية الخاصة. منذ عام 2014 هناك حراك شبابي ولو بشكل جنيني نحو الماركسية من الناحيتين الفكرية والسياسية. يعطي هذا إرهاباً لميل اجتماعي مقبل، وهو ما يلمس الآن في سورية ولبنان وتونس ومصر. كما قال لينين في «موضوعات نيسان» عام 1917: «لقد أن لنا أن نلبس ثياباً نظيفة». كانت تلك الموضوعات التي قدمها قائد الحزب البلشفي مديحاً إلى ثورة أكتوبر بعد سنة أشهر. لقد اتسخت تلك الثياب وبالت ولم تعد صالحة بعد فشل ثورة 1917 في عام 1991 وانهايار الاتحاد السوفياتي. يجب على الماركسيين العرب ارتداء ثياب غير تلك السوفياتية والعودة إلى ماركسية كارل ماركس التي هي على تناقض خطي مع اللينينية ووليدتها الستالينية.

\* كاتب سوري

من نيويورك عام 2008 وانعكاس ذلك على الوسط الفكري - الثقافي العربي، حيث اضمحلت عربياً نظرية «نهاية التاريخ» لفوكوياما وبدأت الماركسية في استعادة قوتها في تفسير الظواهر الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية - السياسية. ساهم في تعزيز هذه العوامل بداية انحسار تيار الإسلام السياسي على صعيد عموم المنطقة العربية بدءاً من سقوط حكم «الأخوان المسلمين» في مصر يوم 3 يوليو/ تموز 2013، بعد أن كان بدء صعود «الإسلام السياسي»

## من مظاهر أزمة الشيوعيين توزع ملاحق الماركسيين العرب

منذ منتصف السبعينيات مترافقاً مع انحسار عربي ليسار الماركسي. هناك كثير من المؤشرات على أن التيار العربي، بفرعيه البعثي والناصرية، غير قادر على استيعاب النازحين من «الإسلام السياسي»، وأن التيار الماركسي هو الأقدر على ذلك بحكم تشابه طرق التفكير السياسي وأساليب التنظيم بين الإسلاميين والماركسيين ودرجات عالية في المهارات السياسية تجمع أفراد التيارين. وهو أمر كان يجعل الانزياحات الفردية والاجتماعية متبادلة مثل الأوانسي المستترقة بينهما لما كان صعود حزب الدعوة على حساب الشيوعيين العراقيين منذ السبعينيات وكذلك صعود حزب حسن الترابي بالفترة ذاتها تجاه الشيوعيين السودانيين. بالتوازي مع هذا هناك ميل اجتماعي عام عند السنة نحو الابتعاد



استمرار هذه الأحزاب يدل على أنها لم تصل إلى حالة انتهاء الصلاحية (مروان طحطح)

أطول، وجهداً أشد بأساً، ولذا نشير فحسب إلى رؤوس موضوعات على جدول أعمال المواجهة، في نقطتين: أولاً: في المجال الثقافي والسياسي والحركي، نشير إلى أهمية خلق بديل على الصعيد الفكري والثقافي لمشروع الإسلام السياسي، بأجنحته الممتدة العديدة، من مجال الدعوة إلى المساعدة الاجتماعية المباشرة، وأدوات الخدمة التعليمية والصحية، وتصحيح السلوك الفردي في دوائره المختلفة، ما ينعكس في معدلات الجريمة والعنف العائلي

ماذا بعد؟

والأسري وعلاقات «النوع الاجتماعي». ثانياً: ضرورة اتباع حزمة سياسات اقتصادية موجهة للعلاج المباشر لآثار دورة الركود الراهنة. وفي مقدمة هذه السياسات ما يتعلق بالجانب «التوسعي» المنضبط للسيولة النقدية، والإنفاق العام، جنباً إلى جنب رفع مستويات تشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة، ودعم القطاعات الإنتاجية وخاصة السلعية منها، وبصفة أخص في الزراعة والصناعة التحويلية والتشييدات الزراعية والصناعة.

ونضيف ضرورة إعادة النظر في سياسات الضريبة والدعم وتملك الأصول لتجنب الآثار السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل في الطبقات الاجتماعية المنتجة ثم رفع مستوياتها المعاشية بصورة ملموسة عبر الزمن في إطار الديمقراطية الاجتماعية والسياسية الصحية. وتلك وغيرها، كما أشرنا، مجرد «رؤوس أقلام».

\* أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة

فيلاحظ الضعف النسبي لمنظومات القرابة، والرزمة الاجتماعية («الشلة» من الزملاء والأصدقاء أو رفاق العمل والمهنة والجوار الجغرافي) ووهن مفعولاتها الإيجابية عبر الزمن، ما انعكس في استمرار تزايد معدلات العنف الأسري والجريمة الجنائية حتى بين «المعارف»، وارتفاع وتيرة «تجنيد» أفراد من الفئات المهمشة ضمن فصائل ممارسة العنف والعنف الجسدي والدموي الإسلامي.

## اتباع حزمة سياسات اقتصادية موجهة للعلاج المباشر لآثار الركود

«السبب». وليس علاج الأسباب بالأمر السهل، ولسنا من دعاة «القول السهل» بأن «المدخل الأممي» غير كافٍ مثلاً، أو اتباع نهج «إطفاء الحرائق مثلاً. تلك الأقوال السهلة غير مجدية، وغالباً ما تذكر في سياق «المكابدة السياسية» كما يقال أو «المعادنة» فحسب، ومحاولة اتقاء اللوم، وإلقاء التبعة على الآخرين، مع تجنب «النقد الذاتي» العميق. وإننا لندرك أن مواجهة الظواهر الاجتماعية تتطلب بطبيعتها زمناً

العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر من نقص الدعم الحكومي الموجه للطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية... وانسحاب الدولة ولو جزئياً من عملية التسويق النهائي والتزود بالمدخلات الوسيطة لبعض المحاصيل الأساسية خاصة البطاطا والقطن. وقد أدى السباق غير المتكافئ بين الدخول النقدية وموجة الغلاء السعري، في نهاية الأمر، إلى تدهور - نسبي وموقت في ما نتوقع - في مستويات معيشة سكان الريف، شمال الوادي وجنوبه، موئل التوسل العقدي تقليدياً بالدين، وكذا في البادية - بادية سيناء والصحراء الغربية.

ونزعم أن انخفاض مؤشرات مستويات المعيشة الاجتماعية للمزارعين والموظفين والمتعطلين كلياً أو جزئياً في المدن من سكان ما يسمى بالأحياء العشوائية، قد أثر سلباً في منظومات القيم والعلاقات الاجتماعية، كما ذكرنا غير مرة، في الريف والحضر كليهما.

ومن أشكال التأثير السلبي على منظومات القيم، ما تدل عليه المشاهدات - تلك التي تحتاج إلى أدلة رقمية من واقع استطلاعات ميدانية مدققة - من انخفاض المظاهر الدالة على التعاضد والتكافل المجتمعي على المستوى القاعدي، و«نفلات» نسبي في ميزان العلاقة بين الفتيان والفتيات، وبين الرجال والنساء عموماً ولو من خلال الظاهرة المسماة في المواقع الحضرية بالتحرش. وأما على صعيد العلاقات الاجتماعية،

الشركات، ومستويات الطاقة الإنتاجية التشغيلية، والإغلاق الجزئي أو الكلي للمنشآت بفعل التعثر المالي أو تدهور مستويات الطلب أو التقادم التكنولوجي أو عدم تعويض التقادم في الآلات والمعدات أو غير ذلك.

و- عجز الموازين المالية أو الأسمية، من الموازنة العامة وميزان النقد الأجنبي (والاحتياطي من العملات الأجنبية) وميزان المدفوعات.

ز - أخيراً ولكن ليس آخراً، انخفاض مستويات التشغيل أو ارتفاع معدلات البطالة.

وقد أثرت موجة الركود الاقتصادي بنسب مختلفة، ودرجات وأشكال متباينة، على الطبقات والشرائح الاجتماعية، وكان أشدها تأثيراً على «الفلاحين» من العمال الزراعيين والمستأجرين وملاك الأراضي الصغيرة ومتوسطة الحجم، بالإضافة إلى الشرائح المتعطلة كلياً أو جزئياً في المدن من سكان ما يسمى بالأحياء العشوائية، وعمال وموظفي القطاع الحكومي، والعمال والموظفين في شركات قطاع الأعمال العام ولاسيما في مجال «الغزل والنسيج والملابس الجاهزة».

وقد أدت الآثار المتلاحقة للموجة الركودية إلى التآكل المتسارع للدخول تحت وطأة التضخم النقدي، برغم محاولات الحكومة لإحداث زيادات تدريجية منتظمة في فاتورة الأجور وفي التعويضات الاجتماعية خلال العامين الأخيرين. وتجلت هذه الآثار بصفة مؤكدة في الأرياف تحت وطأة ما تمليه محاولات تغطية فجوة